

تقديم

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، خاتم النبيين ، وإمام المرسلين ، وحجة الله على خلقه أجمعين ، بعثه الله تعالى بالدين القويم ، والصراط المستقيم ، وجعل رسالته عامة للناس إلى يوم الدين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته ، واهتدى بهديه إلى يوم الدين

أما بعد :

فإن الله جل ثناؤه ، وتقدست أسماؤه ، بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .

وأنزل عليه كتابه الذي هو أصل دينه ، فيه الهدى والنور لمن اتبعه ، وجعل رسوله الدال على ما أراد من خاصه وعامه ، وظاهره وباطنه ، ومجمله ومفصله ، وما قصد له الكتاب ، فكان ﷺ بسنته القولية والفعلية هو المعبر عن كتاب الله ، الدال على معانيه ، الهادي إلى طريق تطبيقه .

وقد عني صحابة رسول الله ﷺ بما صدر عنه ﷺ من أقواله وأفعاله ، فحفظوها في صدورهم وقيد بعضها عدد غير قليل منهم في الصحف ، ثم كانت موضع عناية العلماء الجهابذة في القرون الزاهية المشهود لها بالفضل ، فسمت همتهم إلى لم شتاتها ، وتلقيها من أفواه سامعيها ، وصدور حاملها ، وحفظها وتقييدها ، وتدوينها في المسانيد ، والصحاح ، والسنن ، والمعاجم ، والأجزاء ، بدقة بالغة وعناية لا نظير لها .

وما زالت عناية العلماء مستمرة في خدمة السنة النبوية المطهرة جمعاً وشرحاً وانتقاءً ، فكان من ذلك تأليف كثيرة ماتعة ، منها ما طبع ، وانتشر وتداوله الناس ، ومنها ما زال قابعا في المكتبات العامة ينتظر من يقوم بتحقيقه وإخراجه .

ومن أسهم في جمع أحاديث رسول الله ﷺ الإمام العالم الفقيه المحدث صاحب المذهب المشهور الإمام الشافعي ، حيث جمع مسنداً من أحاديث رسول الله ﷺ وسمى : «مسند الشافعي» ، وقد نال هذا المسند عناية فائقة من العلماء ، وكان من أولئك العلماء الذين لا تزال وستظل آثارهم باقية ، وأصواتهم بالحق صارخة عالية ،

وإن فارقوا هذه الحياة الدنيا ، واستقروا بدار الكرامة والرضوان ، العلامة البارع البليغ «ابن الأثير» صاحب النهاية في غريب الحديث والأثر ، وصاحب جامع الأصول في أحاديث الرسول، رحمه الله وأثابه رضاه ، فإنه قد أسدى إلى الأمة أعظم ما عليه يحمد بإخراجه للناس الكتب العظيمة المشهورة في الحديث وشروحه ، والفقه وأحكامه، والنحو واللغة ، وغير ذلك من العلوم التي أفادت وتفيد الأمة .

ومن هذه الكتب ، الكتاب الذي نقدم له ، فقد ذكره كل من ترجم له من العلماء: كالذهبي ، وياقوت وقال : « أبدع في تصنيفه ، فذكر أحكامه ولغته ونحوه ومعانيه، نحو مائة كراسة) ، وابن خلكان ، والسبكي ، وحاجي خليفة ، وابن العماد ، وابن كثير ، وغيرهم .

فهذا كتاب يحتاج إليه كل باحث وطالب علم لم فيه من الفوائد الجمة والعلوم النافعة ، رحم الله الإمامين الشافعي وابن الأثير وأسكنهم فسيح جناته .

وصف مخطوطة الكتاب

عثر على المخطوطة في الهيئة العامة للكتاب ، قسم المخطوطات تحت رقم (حديث ٣٠٦) ، بمقاس ٢٤ × ١٤ ، وتقع في خمس مجلدات ، وتتراوح عدد الأسطر في الورقة ما بين ٢٢ - ٢٥ سطراً تقريباً ، والخط واضح ، والناسخ واحد .

وبدأ الكتابة فيها سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة ، وانتهى في آخر سنة أربع وثلاثين وسبعمائة .

وهناك نسخة أخرى في الهيئة العامة للكتاب تحت رقم (حديث ٦٩٧) ، وهي خمسة مجلدات أيضاً ، كتبت بخط رائق جميل ، كتبها الفقير إلى الله محمود حمدي ، على ذمة صاحب السعادة سلالة ذوى السيادة العالم العلامة والحبر البحر الفهامة حضرة السيد أحمد بيك الحسيني ، وكان الفراغ منها يوم الاثنين المبارك رابع عشر شهر شعبان سنة ١٣٢٧هـ سبع وعشرين وثلاثمائة بعد الألف من هجرة من خلق على أجمل وصف سيدنا محمد النبي الأمي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

هذا وقد تم عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية ، وتخريج الأحاديث من مظانها التي أشار إليها المصنف ، وإثبات السقط من كتب الإمام الشافعي ومن مظانها الأخرى ، وتعديل بعض الألفاظ التي أخطأ فيها كاتب النسخة ووضعها بين معقوفتين .

وسنعمل جاهدين إن شاء الله تعالى على عمل فهرسة كاملة للكتاب تشمل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأعلام والأماكن والأبيات الشعرية وغير ذلك للتيسير على الباحثين وطلاب العلم .

obeikandi.com

ترجمة المصنف (*)

اسمه ونسبه :

هو العلامة البارع البليغ مجد الدين أبو السعادات : المبارك بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري المشهور بابن الأثير . والأثير هو أبوه محمد بن محمد بن عبد الكريم .

مولده ونشأته :

ولد بجزيرة ابن عمر - مدينة فوق الموصل على دجلتها ، سميت جزيرة لأن دجلة محيطة بها ، في سنة أربع وأربعين وخمسمائة (٥٤٤هـ) ونشأ بها ، ثم تحول إلى الموصل في سنة خمس وستين وخمسمائة (٥٦٥هـ) ، ثم عاد إلى الجزيرة . ثم عاد إلى الموصل ، وتنقل في الولايات بها ، واتصل بخدمة الأمير مجاهد الدين قايماز بن عبد الله الخادم الزيني إلى أن توفي مخدمه ، فكتب الإنشاء لصحاب الموصل عز الدين مسعود الأتابكي ، وولى ديوان الإنشاء ، وعظم قدره .

قال ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٥ / ٥٠ ، ٥١ :

(وحدثني أخوه أبو الحسن قال : تولى أخي أبو السعادات الخزانة لسيف الدين الغازي بن مودود بن زنكي ، ثم ولاه ديوان الجزيرة وأعمالها ، ثم عاد إلى الموصل فتاب في الديوان عن الوزير جلال الدين أبي الحسن على بن جمال الدين محمد بن منصور الأصبهاني ، ثم اتصل بمجاهد الدين قايماز بالموصل أيضاً فنال عنده درجة رفيعة ، فلما قبض على مجاهد الدين اتصل بخدمة أتابك عز الدين بن مودود إلى أن توفي عز الدين فاتصل بخدمة نور الدين أرسلان شاه ، فصار واحد دولته حقيقة ، بحيث إن السلطان كان يقصد منزله في مهام نفسه ؛ لأنه أقعد في آخر زمانه ، فكانت الحركة تصعب عليه ، فكان يجيئه بنفسه أو يرسل إليه بدر الدين لؤلؤ الذي هو اليوم أمير الموصل) .

(*) انظر : سير أعلام النبلاء للذهبي ٢١ / ٤٨٨ ، وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ٣٠٤ ، معجم

الأدباء لياقوت ٥ / ٤٩ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، وشذرات الذهب

٥ / ٢٢ - ٢٣ ، والأعلام للزركلي ٥ / ٢٧٢ .

طلبه للعلم :

تحدث ابن الأثير عن نفسه في ذلك في مقدمة كتابه جامع الأصول في أحاديث الرسول ٣٥ / ١ فقال :

(مازلت في ريعان الشباب وحداثة السن ، مشغوفا بطلب العلم ، ومجالسة أهله ، والتشبه بهم حسب الإمكان ، وذلك من فضل الله على ولطفه بي أن حبيه إلى ، فبذلت الوسع في تحصيل ما وفقت له من أنواعه ، حتى صارت في قوة الاطلاع على خفائاه وإدراك خباياه ، ولم آل جهدا - والله الموفق - في إجمال الطلب وابتغاء الأرب ، إلى أن تشبثت من كل بطرف تشبهت فيه بأضرابي ، ولا أقول : تميزت به على أترابي ، والحمد لله على ما أنعم به من فضله وأجزل من طوله ، وإليه المفرع في الإسعاد بالزلفى يوم المعاد ، والأمن من الفرع الأكبر يوم التناد ، وأن يوزعني شكر ما منحني من الهداية ، وجنبني من الغواية ، وآتانيه من نعمة الفهم والدراية ، منذ المنشأ والبداية) .

شيوخه :

أما شيوخه الذين تلقى عنهم وسمع منهم كثير :

ففي الحديث : روي الكتب نازلا فأسند صحيح البخاري عن ابن سرايا عن أبي الوقت . وصحيح مسلم عن أبي ياسر بن أبي حبة عن إسماعيل بن السمرقندي عن التنكتي ، عن أبي الحسين عبد الغفار ، ثم عن ابن سكينه إجازة عن الفروي .

والموطأ عن ابن سعدون ، وسنن أبي داود والترمذي بسماعه عن ابن سكينه ، وسنن النسائي أخبرنا يعش بن صدقة عن ابن محمويه .

وفي كافة علوم الشريعة : لقد تتلمذ على طائفة من المشايخ في كافة علوم الشريعة : فأخذ عن أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان البغوي النحو ، وأبي الحرم مكى بن ريان بن شبة بن صالح الماكسيني الأدب والنحو ، وكذلك من أبي بكر يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي القرطبي ، وأبي الفضل عبد الله ابن أحمد الخطيب وغيرهم .

وسمع ببغداد من أبي القاسم يعش بن صدقة الفراتي ، وأبي الفرج عبد المنعم ابن عبد الوهاب بن كليب الحراني ، وأبي أحمد عبد الوهاب بن علي بن علي وغيرهم .

ثناء العلماء عليه :

قال أخوه عز الدين أبو الحسن صاحب كتاب الكامل في التاريخ ٢٨٨/١٢ :

(كان عالماً في عدة علوم مبرزاً فيها ، منها الفقه ، والأصلاً ، والنحو ،
والحديث واللغة ، وله تصانيف مشهورة في التفسير والحديث والنحو والحساب وغريب
الحديث ، وله رسائل مدونة ، وكان كاتباً مفلحاً يضرب به المثل ، ذا دين متين ، ولزوم
طريق مستقيم ، فلقد كان من محاسن الزمان ، ولعل من يقف على ما ذكرته يتهمني
في قوله ، ومن عرفه من أهل عصرنا يعلم أنني مقصر) .

وقال ابن خلكان في وفيات الأعيان ٧/٤ :

(قال أبو البركات ابن المستوفي في تاريخ «إربل» في حقه : أشهر العلماء ذكراً ،
وأكبر النبلاء قدراً ، وأحد الأفاضل المشار إليهم ، وفرد الأماثل المعتمد في الأمور
عليهم ، وله المصنفات البديعة والرسائل الوسيعة) .

وقال ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٤٩/٥ :

(كان عالماً فاضلاً ، وسيداً كاملاً ، قد جمع بين علم العربية والقرآن ، والنحو
واللغة والحديث وشيوخه وصحته وسقمه والفقه ، وكان شافعيًا ، وصنف في كل ذلك
تصانيف) .

وقال الذهبي :

(القاضي الرئيس العلامة البارع الأوحـد البليـغ مجد الدين) .

مؤلفاته العلمية :

ألف ابن الأثير تصانيف كثيرة ، طبع منها الكثير ، ولا زال البعض منها مدفوناً
في خزائن المخطوطات ، ومحبوساً في المكتبات الخاصة ، وإليك بعضها على وجه
الإجمال :

١ - الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف : في تفسير القرآن الكريم أخذه
من تفسير الثعالبي والزمخشري .

٢ - جامع الأصول في أحاديث الرسول : جمع فيه بين البخاري ومسلم والموطأ
وسنن أبي داود وسنن النسائي والترمذي ، عمله على حروف المعجم ، وشرح غريب
الأحاديث ومعانيها وأحكامها ووصف رجالها ، ونبه على جميع ما يحتاج إليه منها .

- ٣ - جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد .
 - ٤ - الشافى فى شرح مسند الشافعى : وهو الكتاب الذى نقدم له .
 - ٥ - النهاية فى غريب الحديث والأثر : وهو من أشهر ما صنف .
 - ٦ - الباهر فى الفروق : وهو فى النحو .
 - ٧ - البديع فى النحو ، أو البديع فى شرح فصول ابن الدهان .
 - ٨ - البنين والبنات والآباء والأمهات من رجال الحديث .
 - ٩ - تجريد أسماء الصحابة .
 - ١٠ - ديوان الرسائل .
 - ١١ - رسائل فى الحساب مجدولات .
 - ١٢ - الأذواء والذوات .
 - ١٣ - شرح كلمات لغوية مرتبة على حروف المعجم .
 - ١٤ - الفروق والأبنية .
 - ١٥ - المختار فى مناقب الأخيار .
 - ١٦ - المرصع فى اللغة .
 - ١٧ - المصطفى المختار فى الأدعية والأذكار .
- وغير ذلك من المؤلفات والمصنفات للمؤلف رحمه الله .

وفاته :

عاش ابن الأثير ثلاثاً وستين سنة ، وقد لازمه المرض فى آخر حياته ، حتى توفى فى يوم الخميس فى سلخ ذى الحجة سنة ست وستمائة (٦٠٦هـ) بالموصل ، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على محمد وآله وسلم

الحمد لله الذى أنطق ألسنة الفصحاء بجوامع الكلم، وأغرق قلوب البلغاء بينابيع الحكم، ورفع أقدار العلماء بعوالى الهمم، إلى مراتب العلا الغوالى القيم. أحمده على تكاثر النعم وتناصر القسم، حمداً ينفى عن الأغراض أجناس التهم، وعن الأعراض أدناس الكبائر واللمم.

وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تصون الأسماع عن نقیصة الصمم، والألسن عن فضيحة العیّ والبکم.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله شهادة تشفى علیل الخواطر من سوء الفهم، وعلیل الأفكار من السئام.

وأصلى عليه وعلى آله صلاة تهدى قائلها إلى طريق الحق الواضح اللقم^(١) وتنبير لسالکيه جواء الطلب فى غياهب الظلم.

أما بعد:

فإن أحسن القول أصدقه، كما أن أصدق الفعل أحسنه وأمكن الكلام أصحه، كما أن أصح المعنى أمكنه، وإنى وإن كنت فى هذا المقام طالب شكر، وراغباً فى جميل ذكر، فإن الحق لا يدفع والصواب لا يمنع، فرحم الله امرأً عرف نفسه فوقف بها حيث انتهت، عالماً أن لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، وازناً أقواله وأفعاله بميزان العدل، قائلاً فى الاعتراف بالحق بالقول الفصل لا كالغمر يحسب نفسه فظناً، أو كمن زين له سوء عمله فرآه حسناً، نعوذ بالله من موقف الحزى والندم، ومقام العجب ومزلة القدم، وإليه نرغب أن يوفقنا السداد من القول والعمل، ويعصمنا من الزيغ والزلل، ويهديننا إلى أوضح السبل بمنه وكرمه.

وبعد أن استخرنا الله تعالى وسألناه التوفيق والهدى ومجانبة الريب/ واتباع الهوى ٢/ب فإننا لما تدبرنا ما توقفنا عليه من كتب العلماء وتصانيف الفضلاء من علماء الشريعة

(١) اللقم: وسط الطريق.

المطهرة، على اختلاف أغراضهم وآرائهم وتباين مقاصدهم وأهوائهم، وتشعب مباحثهم وأنحائهم، فوجدناهم بين مطيل ومقصر ومقل ومكثر، ومقتصر على نوع من العلم الذى قصد إليه، واقف عند فن من الغرض الذى حافظ عليه، ولكل ممن عرض حسنه [وأدبه]^(١). ووقفنا على معرض كتب من تصدى منهم لشرح أحاديث رسول الله ﷺ وأثار الصحابة رضيهم ، وسمعنا بعضاً فرأيناها كما قلنا مختلفة الأوضاع والمقاصد، غير متفقة المصادر والموارد، ورأينا كلاً منهم قد شرح أحاديث وترك غيرها، فأول من دون شرح الأحاديث أبو عبيدة معمر بن المثنى، جمع أحاديث يسيرة شرح ما فيها من غريب، ثم قفى أثره أبو عبيدة القاسم بن سلام، فزاد عليه فيما شرحه وجمع أحاديث كثيرة وشرحها، وأخذ على أبى عبيدة بعض ما شرحه، وبسط القواعد فى كتابه، وبه اقتدى الناس بعد، وعلى كتابه بنوا، وكان أبو عبيد ثقة عالماً عارفاً بما يرويه وما يقوله، ثم جاء من بعده: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، فجمع أحاديث كثيرة أخل بها أبو عبيد وشرحها وبسط القول فيها وذكر أشياء كثيرة، زعم أنه أخذها على أبى عبيد، وأودعها كتابه وبين وجه الصواب فيما عنده، ثم جاء أبو سلمان أحمد بن محمد الخطابى البستى، فجمع أحاديث أخر لم يذكرها واحد من هؤلاء الأئمة المذكورين، فشرحها وبسط القول فيها وأجاد علم الله تعالى فيما قاله، وبين أشياء كثيرة من أقوالهم وأظهر الصواب فيها.

ثم جاء بآخرة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري فصنف كتاب «الفائق فى غريب الحديث»/ وذكر أشياء لم يذكرها السابقون لكنه أعاد أكثر ما ذكره من الأحاديث، فأحسن شرحه، ورتب كتابه أحسن ترتيب، وغير هؤلاء من الأئمة ممن تصدى لشرح غريب الحديث ممن وقفنا على كتبهم ومن لم نقف له على كتاب، فإنهم وإن كانوا جماعة فإن المشهور منهم هم هؤلاء المذكورون، وأما من عدا هؤلاء من الأئمة والعلماء ممن شرح الحديث فإن فيهم كثرة لا يمكن حصرهم وإثباتهم، إلا أن منهم من شرح أحاديث تتعلق بالأحكام الشرعية عند ذكرهم إياها فى معرض الاستدلال ليستنبطوا منه الأحكام المطلوبة، ولم يخصصوا الأحاديث بكتاب مفرد، وهؤلاء هم أئمة الفقه، كثر منهم الله وأرشد معهم وقد فعل.

ومنهم من قصد إلى شرح كتب الأحاديث المدونة كما فعله أبو سليمان الخطابى فى شرح صحيح البخارى فى كتابه الذى سماه «أعلام السنة»، وفى كتابه الذى سماه

(١) كان بالمخطوطة لفظ غير واضح، ووضعنا هذا مكانه.

«معالم السنن فى شرح سنن أبى داود السجستانى»، وكما فعله الفقيه أبى عبد الله: محمد ابن على المازرى فى كتابه «المعلم فى شرح صحيح مسلم»، وكما فعله أبى عمر: يوسف بن عبد البر فى شرح كتاب الموطأ فى كتابه الذى سماه «التمهيد»، وغير هؤلاء ممن تصدى لشرح كتب الحديث المدونة؛ فإن فيهم كثرة، إلا أنهم دون القسم الأول فى الكثرة.

ومنهم جماعة أخرى قصدوا إلى تدوين أحاديث تتعلق بالأحكام وغيرها وشرحوها على نحو ما اختاروه من أنواع الشروح مثل الإمام: أبى بكر أحمد بن الحسن البيهقى فى كتاب السنن الكبير له، وكتاب «السنن والآثار» له، ومثل الإمام: أبى محمد الحسين بن مسعود البغوى الفراء فى كتاب «شرح السنة» له، وغيرهما من الأئمة إلا أن هؤلاء دون القسم الثانى فى الكثرة.

ومن عدا هؤلاء من العلماء فإن أغراضهم / ومقاصدهم فى تأليفاتهم لا يقف عند ٣/ ب حد، ولا تنتهى إلى حصر، بحسب ما يعرض لهم من الخواطر الداعية إلى التصنيف. إلا أنى لم أر فيما وقفت عليه أو سمعته أو بلغنى أن أحداً تصدى لشرح «مسند الشافعى» - رحمة الله عليه - الذى يرويه عنه الربيع بن سليمان المرادى وقد جمعه أبى العباس محمد بن يعقوب الأصم، وهو كتاب مشهور بين العلماء مروى ثابت الإسناد متصل الطريق، ولقد عجبت من غُفُول العلماء وذهول الفقهاء عن اغتنام هذه الفضيلة، وانتهاز هذه المنافسة، والمسابقة إليها، اللهم إلا أن يكون قد شرح ولم يصل إلى ولا بلغنى، وأن ما لم أقف عليه ولا سمعت به من تصانيف العلماء وكتب الفقهاء لكثير لا يمكن حصره، هذا مع كون هذا المسند من أعلا المسانيد قدراً وأبعدها ذكراً وصاحبه أشرف العلماء وأجلهم، وأحد الأئمة المجتهدين بل واحد، وحيث لم أقف له على شرح إلا ما قصد إليه الإمام أبو بكر البيهقى فى كتاب «السنن والآثار» من تدوين أحاديث الشافعى التى تضمنها هذا المسند، والتى جاءت فى غيره من كتبه فى الفقه وغيرها، فإنه وإن كان قد جمعها وتكلم عليها، فإنه لم يقصد فى كتابه قصد الشارحين، وإنما تكلم على بعضها من جهة الإسناد وعلى بعضها من جهة الفقه، ولقد أحسن - رحمه الله - فيما قصد إليه فإنه أتى بكل حسنة ونبه على كل فضيلة، فناجتنى نفسى أن أنتصب لشرح هذا الكتاب شرحاً جامعاً كل ما يتعلق به من أنواع الشروح وأقسام المعانى.

وتقضت الأيام وهذا العارض فى النفس، ويقوى الخاطر المبارك ويشتد، والهمة

تنازع إليه، والرغبة تنافس عليه، وأنا أعلل النفس بما يشغلها عن مقصدها، وهي لا ترعوى إلى مقالة ناصح، ولا يردها عن رأى صالح في اغتنام متجر رابح فاستخرت الله/ عز وجل وشرعت في العمل بهذا الرأي الذي أرجو من الله سبحانه الجزاء عليه وإتمام النعمة على بالنظر في الدار الآخرة إليه إنه ولي الإجابة.

١/٤

وقد سميته « كتاب الشافعي في شرح مسند الشافعي » ، وأنا أسأل كل من وقف عليه من أولى الفهم والدراية، وأرباب النقل والرواية، ورأى فيه خللاً أو لمح منه زللاً، أن يصلحه فإنني مقر بالتقصير في هذا المقام الكبير، معترف بالعجز عن الإحاطة بهذا البحر الغزير، والله الموفق للصواب في القول والعمل بمنه وكرمه.

ثم لما يسر الله تعالى هذا الرأي ، وقدّره نظرت في هذه الأحاديث التي اشتمل عليها المسند المذكور فرأيتها مخرجة من بعض كتب الشافعي - رحمه الله - مثل : كتاب «استقبال القبلة»، وكتاب «الأمالي» ، وكتاب «الإمامة» ، وكتاب «الصيام الكبير» ، وكتاب «اختلاف الحديث»، وكتاب «الرسالة» وغيرها من الكتب وسيجيء تفصيل ما صنفه الشافعي من الكتب في ذكر مناقبه وفضائله مستوفاة مفصلة، وهي زائدة على الكتب المسماة في هذا المسند.

وليس كتاب من كتبه إلا وهو مشحون بأحاديث رسول الله ﷺ وآثار أصحابه والتابعين، وأجلت الفكر في هذا المسند، وهو ما أخرجه أبو العباس الأصم من الكتب المذكورة، وجمعه فرأيته صغير الحجم قليل الأحاديث بالنسبة إلى ما رواه الشافعي من الأحاديث والآثار، ثم هو على قلته كثير التكرار؛ لأن الشافعي - رحمه الله - كان يستدل بالأحاديث في موضع من كتابه، ثم يأتي ذلك المعنى أو غيره من المعاني يدل هذا الحديث أو بعضه عليها في موضع آخر من كتابه، أو في غيره من الكتب، فيعود يستدل بهذا الحديث فيتكرر ذكره لتكرر ذكر ذلك المعنى؛ إما لاختلاف الموضع أو لاشتماله على معنى آخر، وليست هذه الأحاديث المودعة في هذا المسند جميع ما رواه الشافعي/ ولا جميع ما استدل به على الأحكام الفقهية ، وغير هؤلاء الأحاديث التي وردت في جميع كتبه؛ بل ولا جميع الأحاديث التي وردت في الكتب التي سماها أبو العباس الأصم في المسند، وذكر أنه أخرج الأحاديث منها.

ب/٤

فلست أدري ما كان غرض الأصم - رحمه الله - من اقتصاره على هذه الأحاديث التي خرجها من هذه الكتب وسماها «مسند الشافعي»، ولعله قد كان له غرض لم أقف عليه، فإن أغراض العلماء تختلف، ومقاصدهم تتباين.

وبالجملة فإن هذه الأحاديث التى تضمنها هذا المسند وإن كانت قليلة فإنها من أمهات الأحاديث الفقهية، وظواهر الأدلة الشرعية؛ وحيث تعين الشروع فيها والتزام شرحها رأينا أقرب الطرق فى ذلك إجرائها على ما هى عليه من الوضع والترتيب وأن نبتدئ بالحديث الأول من المسند ونشرحه، ثم بالثانى، ثم بالثالث، وكذلك إلى آخر كل كتاب منها، ثم نتلوه بالكتاب الثانى وأحاديثه على النسق، ثم بالكتاب الثالث وهكذا إلى آخر المسند، ونذكر شرح كل حديث بعد ذكر متنه لكن صدتنا عن ذلك أمور:

الأول: أن كثيراً من الأحاديث قد تكرر كما ذكرنا فى عدة مواضع، فإن نحن شرحنا كل حديث فيها تكرر الشرح، وإن نحن أحلنا بالشرح على ماسبق احتاج الناظر فى الكتب أن يتجشم كلفة التطلب والاعتبار لهذا فى أى موضع قد جاء، ثم الكتاب فى نفسه كبير فيضيع الغرض.

الأمر الثانى: أن كثيراً من الأحاديث قد جاء فى المسند فى غير موضعه من أحكام الفقه كما جاء فى أحاديث كتاب الرسالة، وكتاب اختلاف الأحاديث، وكتاب اختلاف الشافعى، ومالك وكتاب اختلاف على، وعبد الله. وكل واحد من هذه الأحاديث المودعة فى هذه الكتب المذكورة هو دليل على حكم فقهى أولى المواضع به موضع ذلك الحكم الفقهى، وإنما أورده الشافعى فى هذه الكتب لبيان ما تضمنه/ اسم ١/٤ الكتاب المودع فيه.

الأمر الثالث: أن أحاديث المسند مسرودة فيه على غير ترتيب ولا تنسيق، وإنما هى مخرجة من أماكنها فى كتب الشافعى، ولا تكاد أحاديثها تنتظم ولا يتبع بعضها بعضاً، ولا يفهم كل حديث منها لم يخرج الشافعى؟ إلا بعد نظر وتدبر وفكر فى معناه، ولعل الشافعى يكون قد أخرج هذا الحديث لمعنى ويشتمل الحديث على غيره من المعانى، فيظن أنه إنما أخرجه لمعنى غير المعنى الذى أخرجه له.

الأمر الرابع: أنها وإن كانت مخرجة على معانى الفقه فإن كتب الصدر الأول من الأئمة لم تكن مرتبة مبوبة مفصلة على الوضع الذى عليه كتب الفقه اليوم، فإن كتب المتأخرين أحسن ترتيباً، وأتم شئ صنعاً، وأكمل تفصيلاً.

والنفوس إلى هذه الأوضاع المتأخرة أميل وفى تلك أزهد. فلما كان الأمر على ذلك رأينا أن نقل الأحاديث التى فى المسند إلى المواضع اللائقة بها، وترتيب الكتاب على ترتيب كتب الفقه المرتبة المبوبة المفصلة المتداولة بين أهل العصر لتكون الهمم لها

أطلب وفيها أرغب ، ونذكر كل حديث منها فى النوع والفرع والفصل والباب الذى أراده الشافعى واستدل به هو ومن فهم كلامه من أصحابه والقائلين بقوله ، الناقلين لمذهبه .

ثم أضفنا إلى الأحاديث التى فى المسند ما عرفناه مما رواه الشافعى فى كتبه القديمة والجديدة ومما لم يجرى ذكره فى المسند ليعلم الواقف عليها أن ما تضمنه هذا المسند بالنسبة إلى ما لم يتضمنه من الأحاديث التى رواها الشافعى قليل .

هذا مع أن الذى أضفناه من هذه الأحاديث المضافة إلى أحاديث المسند لم نتعرض إلى شرحها ؛ لأن الكتاب موضوع لشرح مسند الشافعى المشهور الذى جمعه أبو العباس الأصم وإنما كان/ غرضنا بإضافتها ما قلناه من التنبيه على أن أحاديث المسند قليلة على حسب ما رواه الشافعى - رحمه الله .

ب/٥

فأما بيان ما قصدنا إليه من هذا الشرح فهو أننا نبدأ فى أول كل حديث بأن نقول : أخبرنا الشافعى ونذكر الإسناد ونريد بقولنا : أخبرنا الشافعى الحكاية عن الربيع بن سليمان فإنه هو راوى المسند أو أكثره عن الشافعى ولو أردنا بذلك أنفسنا لجاز ؛ فإننا إذا قلنا : أخبرنا الشافعى وقد أخبرنا عنه واحد عن واحد عن آخر إليه - فإن الشافعى يكون قد أخبرنا إذا كان قد أخبر من أخبرنا ؛ ولأن اللبس فى قولنا هذا متف لتحقق المعنى ؛ ولأننا لو ذكرنا إسناد كل حديث فيما بيننا وبين الشافعى لطلال من غير حاجة إليه .

وقد سلك كثير من العلماء هذه الطريق ولنا فى الاقتداء بهم أسوة ، ثم نذكر حسن الحديث وإن كان قد جاء من طريق أو اثنين أو ثلاث ذكرناها فى موضع واحد ، وإن كان قد تكرر الحديث فى موضع آخر من المسند نقلناه إلى هذا الموضع ، فإذا فرغنا من المتن شهدنا للحديث بالصحة والاستحسان والغرابة ، ونحو ذلك من أنواع ما أطلق على الأحاديث ، ثم اعتمدنا فى تصحيحه وتحقيقه على ذكر من أخرجه من الأئمة الستة ، الذين اشتهروا بتصحيح الأحاديث ونقلها وضبطها ، واشتهرت كتبهم بالصحة والسلامة من الطعن كمالك بن أنس فى كتابه الموطأ ، ومحمد بن إسماعيل البخارى فى كتابه الجامع الصحيح ، ومسلم بن الحجاج النيسابورى فى صحيحه ، وأبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى فى سننه ، وأبى محمد بن عيسى الترمذى فى جامعهم ، وأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى فى سننه ، الذين هم أئمة الأمصار وعلى كتبهم وقع تعويل العلماء فى جميع الأقطار .

فإن كانوا قد أجمعوا على تخريج الحديث ذكرناهم وذكرنا أسانيد طرقهم أو أكثرها وألفاظ حديثهم في غالب الأمر إلا أقلها / وإن كان بعضهم قد أخرجه ذكرناه ٦/أ دون من لم يخرججه ، فإن لم يكن واحد منهم قد أخرجه وعرفنا من أخرجه من أئمة الحديث غير هؤلاء ذكرناه وعضدنا بذكر روايته وإسناده حتى تثبت صحته ويترجح العمل به ؛ فإن أصل الحديث والاحتجاج به إنما هو صحة نقله وصدق رجاله وتعديل رواته .

ثم إننا بعد ذكر الأسانيد والروايات، نشرع في ذكر ما في الحديث مما تدعو الحاجة إلى بيانه وجرت العادة: بشرح ما يتعلق به من إسناده ورجال وغريب ولغة ونحو وإعراب، وتصريف واشتقاق، ومعنى وفقه، وأصول فقه، وعلم كلام، وأصول حديث، وناسخ ومنسوخ وتفصيل وإجمال، ورفع وإرسال، وقطع ووقف، وعموم وخصوص، وتبيين وإهمال، وتحقيق وإغفال، وكشف وإبهام، وجرح وتعديل، وإفساد وتصحيح، وقديم وحديث، وما يتعلق به من علم البيان والبلاغة والفصاحة، وما فيه من الحقيقة والمجاز والاستعارة والتشبيه، وبيان من قال به من الأئمة المجتهدين، ومن خالف فيه وما يتطرق إليه من وجوه الاحتمالات والتأويلات، والترجيح بما يمكن من طرق الترجيحات، وبيان ما يخالف من الأحاديث تارة من جهة إسناده وكثرة رواته، وتارة من جهة تاريخه، وتارة من جهة لفظه، وتارة من جهة معناه، وتارة من جهة العاملين به من الخلفاء الراشدين وغيرهم، وتارة من جهة موافقة القياس وغير ذلك من الأسباب المرجحة المقومة لصحته، وأشياء كثيرة من وجوه البيان والإيضاح وأنواع الكشف والإفصاح.

فإذا فرغنا من ذلك جميعه أو مما يقع في الحديث منه، جعلنا خاتمة كل حديث بيان ما نسب إليه الشافعي - رحمه الله - من الحكم الذي احتج بهذا الحديث عليه، واتبعناه بذكر من قال به من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين / ثم ذكرنا بعقب ٦/ب ذلك من قال بخلافه من الأئمة في ذلك الحكم، فإذا فرغنا من ذلك انتقلنا إلى الحديث الآخر وهلم جرا إلى آخر الكتاب إن شاء الله تعالى .

وقبل أن نشرع في ذلك فلنبداً بذكر شيء من مناقب الإمام الشافعي - رحمه الله - يُستدل بها على قدر ما كان عنده من العلم والنعمة التي آتاه الله إياها من الدراية والفهم ولنوردها في عشرة فصول .